

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 627 - الباب الأول في عقود الكفالة ويحتوي على
فصلين الأول في ركن الكفالة أي في الموداد السّتي
في ركن الكفالة ركن الكفالة ، عبارة عن إيجاب الكفيل
أنظر المادّة ١٤٩ (١٤٩) (مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ) ركن
الكفالة الإيجاب فقط أمّا الركن في بعض العقود كالبيوع
والإجارة فهو عبارة عن الإيجاب والقبول ، والفارق
بينهما وبين الكفالة ظاهر لأنّ كلاً من الطرفين في
البيوع متعهّد تجاه الآخر أي أنّ البائع يتعهّد
ويلتزم تسليم المبيع إلى المشتري والمشتري يتعهّد
ويلتزم تسليم الثمن إلى البائع والتّسعهّد في الكفالة
إنّما يكون من الكفيل . سبب الكفالة : تكثير محلّ
المطالبة للمكفول له وتسهيله ومُؤله إلى حقه وطلب
الكفيل لتأمين ذلك الحقّ هو السبب في الكفالة - * * * *
- (المادّة ٦٢١) : تنعقد الكفالة وتنفذ بإيجاب الكفيل
وحده ولكن إن شاء المكفول له ردّها فله ذلك وتبقى
الكفالة ما لم يردّها المكفول له وعلى هذا لو كفّل أحد
في غيباب المكفول له بدّين له على أحد ومات المكفول له
قبل أن يصل إليه خبير الكفالة يطالب الكفيل بكفالاته
هذه ويؤخذ بها . تنعقد الكفالة في رأي الإمام أبي
يوسف وتنفذ بإيجاب الكفيل وحده وتنفذ برفاق
بإيجاب المكفول له وقبول الكفيل وتنفذ (الأول نقيض)
والغرض من القبول المكفول له أمّا قبول المكفول
عنه فلا يس له حكم أي إنّه وجوده كعدمه أي أنّ هذا أيضاً
من قبيل الكفالة السّتي تنعقد بإيجاب الكفيل فقط .
مسائل تتفرّع عن انعقاد الكفالة بإيجاب الكفيل :
المسألة الأولى : بما أنّ الكفالة النّفسيّة والكفالة
الماليّة تنعقد بإيجاب الكفيل فقط فلا يس من حاجة إلى

شَيْءٍ آخَرَ كَقَبُولِ الْمُكْفُولِ لَهُ الْإِيجَابُ فِي مَجْلَسِ الْإِيجَابِ أَوْ
قَبُولِ أَجَنْبِيٍّ مِنْ طَرَفِ الْمُكْفُولِ لَهُ ذَلِكَ الْإِيجَابُ .